جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

فرقة البحث التكوينيPRFU : تهديدات الانفلات الأمني في دول الجوار للأمن الحدودي والقومي الجزائري

الملتقى الوطني:

الاشكالات الأمنية في دول الجوار وسبل مواجهة تهديداتها للأمن الجزائري

الاسم و اللقب: رضا دمدوم
الدرجة العلمية: أستاذ محاضر أ
الجامعة الأصلية: جامعة قسنطينة3 – صالح بوبنيدر
البريد الالكتروني: redalgeria@yahoo.com
محور المداخلة: المحور الاول

عنوان المداخلة:

النزاعات في منطقة الساحل الافريقي: المصادر والخصائص

ملخص

يواجه الساحل الافريقي وضعية عدم استقرار سياسي وعنف استثنائية تشمل مزيجًا من التمرد والتمرد الجهادي والانقلابات والحركات الاحتجاجية والتجارة غير الشرعية. يعود هذا العنف الى بيئة أمنية معولمة، تطمس الخطوط التقليدية بين ما هو محلي وعالمي، عسكري ومدني، محلي ودولي، السياسة والهوية. الغرض من هذه الورقة هو تحليل أنماط العنف هذه. يعرض العنصر الأول المصادر الرئيسية للعنف في منطقة الساحل. أما العنصر الثاني، فيستعرض البؤر الرئيسية للنزاع والعنف في المنطقة. فيما يحلل العنصر الثالث خصائص النزاعات في الساحل الافريقي. في ختامها، تسلط الورقة الضوء على الحاجة إلى تعزيز التعاون الإقليمي، واستعادة شرعية الحكومات، وإيجاد حلول حكم شاملة في مناطق الصراع.

الكلمات المفتاحية: النزاع، العنف، الأمن، الإرهاب، الساحل الافريقي.

مقدمة

أصبحت منطقة الساحل إفريقيا احدى أهم المناطق الأمنية المعقدة في العالم بسبب انتشار عدد من التهديدات العابرة للحدود مثل الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة، مما جعل البلدان المجاورة لها تعتبرها مصدراً للتهديدات الأمنية. كما تعود أهمية الساحل الى موارد الطاقة التي تم اكتشافها مؤخرًا في المنطقة وزيادة التنافس بين القوى الكبرى العالمية (الولايات المتحدة وفرنسا والصين) على المحميات الطبيعية في المنطقة. كل هذه الأسباب جعلت الساحل في مركز الاهتمام الدولي.

شهدت دول الساحل، التي تشترك في حدود طويلة مع الجزائر، حالة انعدام الأمن بسبب عدم الاستقرار السياسي الذي تأثر بشكل رئيسي بالأزمات المختلفة التي تواجهها العديد من دول المنطقة.

يمثل الوضع الأمني الهش، الجرائم المنظمة، الجماعات الإرهابية ، تجارة الأسلحة، انعدام الأمن الغذائي، وسوء إدارة الحكم، وغيرها من المشاكل تحديات كبيرة لجهود بناء الاستقرار في هذا المجال. لا يزال الوضع الأمني في منطقة الساحل هشاً نتيجة تدهور الوضع السياسي – الأمني في ليبيا بعد انهيار النظام السابق، والمعضلة السياسية واستمرار التحديات الأمنية في الجزء الشمالي من مالي، وتزايد عدد الأنشطة الإرهابية في جميع أنحاء المنطقة. ولا سيما تلك التي تقوم بها الجماعات المتطرفة المسلحة، بما في ذلك عمليات الاختطاف للحصول على فدية، لا تزال لها آثار سلبية على السكان المحليين. كل هذه المشاكل – حالة مالي على وجه الخصوص – تمثل تحديات كبيرة للجزائر كدولة مجاورة لمنطقة الساحل الافريقي.

تهدف هذه الورقة بالدرجة الاولى إلى **استكشاف خصائص و مصادر النزاعات في منطقة الساحل الافريقي** ، كما تهدف الى وصف **اهم البؤر النزاعية في المنطقة.**

1- الموقع الجغرافي لمنطقة الساحل الافريقي:

يختلف التحديد الجغرافي لمنطقة الساحل. بشكل عام، يمتد الساحل من السنغال على الساحل الأطلسي، عبر أجزاء من موريتانيا ومالي وبوركينا فاسو والنيجر ونيجيريا وتشاد والسودان إلى إريتريا على ساحل البحر الأحمر.

تبلغ مساحة الساحل في إفريقيا 3860 كيلومترًا، وهي عبارة عن كتلة أرضية شبيهة بالقوس تقع إلى الجنوب مباشرة من الصحراء الكبرى وتمتد من الشرق إلى الغرب عبر اتساع القارة الأفريقية.

تاريخيا، الساحل هو خط ساحلي بين الشرق الأوسط وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وهذا يعني أنها موقع للتفاعل بين الثقافات العربية والإسلامية والبدو من الشمال ، والثقافات التقليدية من الجنوب.

يعتبر الساحل منطقة شبه قاحلة إلى حد كبير من الأراضي القاحلة والرملية والصخرية. تكثر المخاوف بشأن المساحات الشاسعة في المنطقة، والتي غالبًا ما تكون بعيدة عن سيطرة الدولة، في عصر الحركات الإجرامية والسياسية العنيفة التي تعمل عبر الحدود. كما تعاني منطقة الساحل من التوترات العرقية والدينية وعدم الاستقرار السياسي والفقر والكوارث الطبيعية.

خريطة: الساحل الافريقي

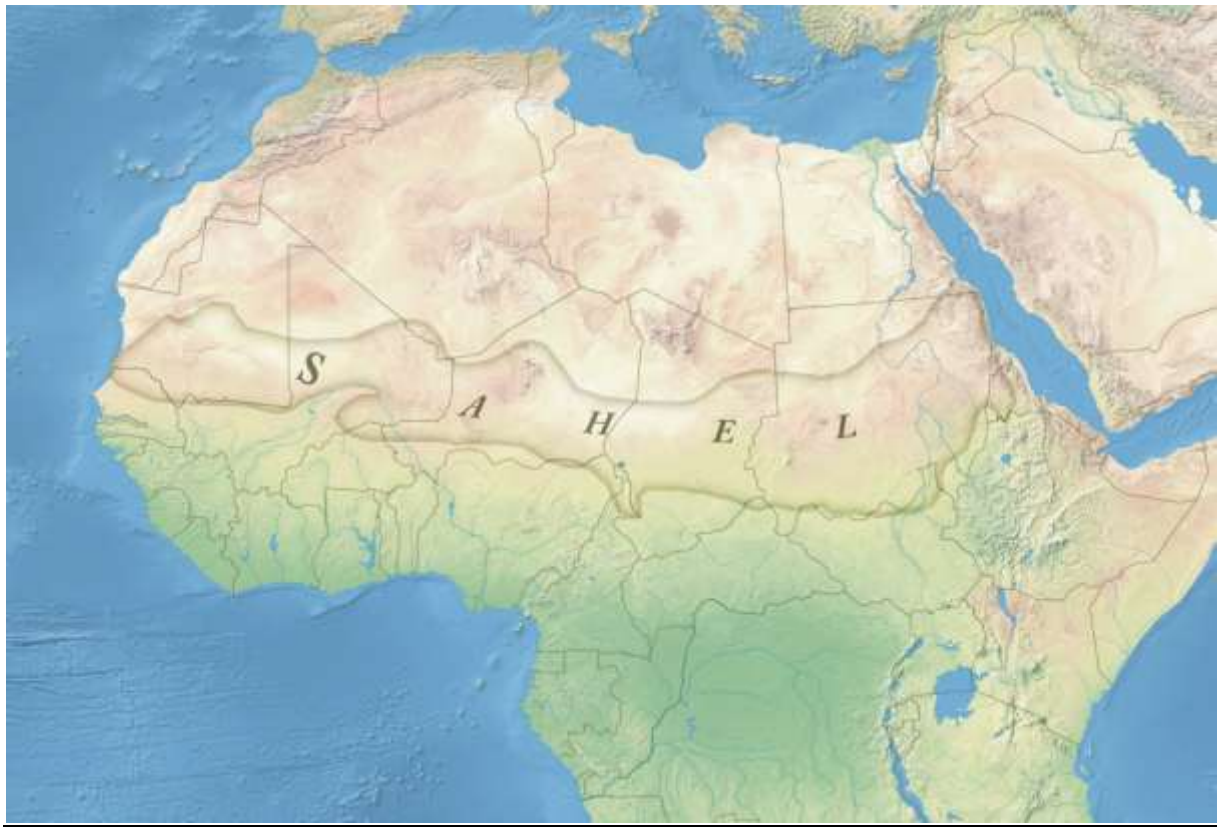

المصدر:

https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/6/69/Map_of_the_Sahel.png

عام 2003، بدأت فترة من عدم الاستقرار السياسي الشديد في التاريخ الحديث للساحل عندما اختطفت الجماعة السلفية للدعوة والقتال، تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي فيما بعد، نحو ثلاثين سائحا غربيًا في الصحراء الجزائرية. ثم انتشرت الظاهرة في كامل منطقة الساحل من المحيط الأطلسي إلى بحيرة تشاد، باستثناء السنغال الدولة الوحيدة التي بقيت في مأمن من النزاعات المسلحة أو الإرهاب. يعكس هذا الوضع ديناميكيات مختلفة من العنف على أساس مزيج من التمرد والتمرد الجهادي، التفجيرات واحتجاز الرهائن والانقلابات والحركات الاحتجاجية التهريب، تجارة المخدرات والأسلحة والمهاجرين.[1]

1- مصادر العنف و النزاع في الساحل:

توصف منطقة الساحل بأنها نظام صراع ينفجر عرضياً عند ادنى الاسباب. أدت عدة عوامل عميقة ومتعددة الأشكال إلى الأزمة الأخيرة في المنطقة والانهيار المؤقت للدولة المالية في عام 2012. وتشمل هذه العوامل سوء الحكم، وتفشي محاباة الأقارب، والإفلات من العقاب والشرعية الحكومية المحدودة. في شمال مالي، ساهمت الدولة الضعيفة والمعارضة المتزايدة بين السلطات المدنية والعسكرية في إهمال هذه المساحة لفترة طويلة من الزمن، مما أدى إلى احتلالها من قبل الجهاديين والانقلاب العسكري في مارس 2012 في باماكو. علاوة على ذلك، تم ذكر العوامل القبلية والعرقية، والخلاف

العرقي التقليدي بين السود الماليين والطوارق وعدم وجود شعور بالخدمة العامة من بين العوامل التي أدت إلى الأزمة.

- **الأزمة البيئية**

وفقًا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، تأثرت منطقة الساحل الإفريقي بشكل كبير بقلة الأمطار والتغيرات المناخية، مما يتسبب في تحديين رئيسيين للحد من الفقر والأمن الغذائي، ويقول العديد من الخبراء أن الوضع في المنطقة قد ازداد سوءًا في السنوات الاخيرة. وأشارت التقارير إلى أنه منذ عام 1970 حتى عام 1993، سجلت منطقة الساحل قرابة عقدين من انعدام الأمطار، وازدادت حدة الجفاف خلال هذه الفترة. تفيد منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة أن ما يقرب من 80٪ من أراضي المنطقة قد تدهورت.

علاوة على ذلك، تقول التقارير أنه بحلول عام 2050، مع ارتفاع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، سترتفع درجات الحرارة أكثر بمقدار 5/3 درجة مئوية. في الواقع، تأثرت الأزمة البيئية في المنطقة بعوامل مختلفة أخرى. خلال العقود الماضية، أفاد برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن آثار تدهور الأراضي والنمو السكاني، ونقص الأمطار، وأولويات التنمية غير المناسبة، وانعدام السياسات البيئية، قد ساهمت في تحويل نسبة كبيرة من الساحل إلى أرض قاحلة، مما أدى إلى تدهور التربة والموارد المائية.[2]

- **الضعف الاقتصادي**

من الناحية الاقتصادية، تمثل منطقة الساحل واحدة من أفقر الأماكن في العالم. اتسمت بلدان المنطقة بهشاشة اقتصادياتها التي تأثرت بشكل رئيسي بالبيئة والوضع الأمني السياسي. وبالتالي، فإن معظم دول الساحل مصنفة حاليًا ضمن فئة أقل البلدان نمواً. ووفقًا لإحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام 2009، قدّر الناتج المحلي الإجمالي لتشاد بنحو 8.914 مليون دولار أمريكي، والسودان بنحو 68.530 مليون دولار أمريكي، ومالي بحوالي 8.273 مليون دولار أمريكي، والنيجر بنحو 4.905 مليون دولار أمريكي. بالإضافة إلى ذلك، قدرت موريتانيا بحوالي 3.201 مليون دولار أمريكي، والسنغال بحوالي 13.333 مليون دولار أمريكي، وبوركينا فاسو بنحو 8.431 مليون دولار أمريكي. تمثل نيجيريا أكبر مصدر للنفط في أفريقيا، حيث يقدر الإنتاج المحلي المرتفع بـــ 222.867 مليون دولار أمريكي.[3]

يوظف قطاع الزراعة في دول الساحل غالبية القوى العاملة في المنطقة، ويساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي ويلعب دورًا كبيرًا في الأمن الغذائي. لا يزال قطاع الزراعة في الساحل متخلفًا للغاية ويتميز بتدني استخدام البذور والأسمدة فضلاً عن الاعتماد الكلي تقريبًا على بضعة أشهر من هطول الأمطار سنويًا، وضعف الروابط مع الأسواق الدولية. أفاد برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن الخسائر الهائلة في القطاع الزراعي والثروة الحيوانية، وخسائر في الأرواح البشرية بسبب الجوع، فضلاً عن الاقتصادات المحطمة لبلدان المنطقة قد تأثرت بشدة من الجفاف الذي شهدته المنطقة منذ سنوات. لا تزال

التغيرات المناخية لها آثار سلبية على الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي. في الواقع، لا يزال أداء هذه المنطقة ضعيفًا في مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو مقياس للرفاه الاجتماعي والاقتصادي للدولة.[4]

رغم هذا الوضع الاقتصادي الهش، أصبحت منطقة الساحل منطقة ذات أهمية اقتصادية من حيث موارد الطاقة في السنوات الأخيرة. يقول الخبراء أن الاكتشافات الأخيرة تظهر أن دول المنطقة لديها موارد معدنية مهمة مثل اليورانيوم والفوسفات. وفي الواقع، يعتبر النفط وكذلك الذهب والمصادر السابقة، عناصر جذابة للقوى الاقتصادية العالمية.[5]

على سبيل المثال، أصبحت تشاد دولة مصدرة مهمة للنفط منذ عام 2003. وتصدر في الوقت الحاضر ما يقرب من 200 ألف برميل يوميا. بالإضافة إلى ذلك، أصبحت مالي ثالث منتج إفريقي للذهب بعد جنوب إفريقيا وغانا. النيجر هي ثالث مصدر لليورانيوم في العالم بعد أستراليا وكندا. نيجيريا هي أكبر مصدر للنفط. يبلغ حجم إنتاجها اليومي حوالي 27 مليون برميل ولديها احتياطيات 36 مليار برميل.[6] تؤكد جميع هذه الإحصاءات على أهمية هذه المنطقة كمصدر للطاقة في أوائل القرن الحادي والعشرين.

- **عدم الاستقرار السياسي وهشاشة الوضع الأمني**

تواجه بلدان الساحل العديد من التحديات الأمنية والسياسية منذ سنوات طويلة. إن الحوكمة الهشة وآثارها السلبية على مختلف مؤسسات دول المنطقة، بما في ذلك عدم القدرة على السيطرة على حدودها، قد قللت إلى حد كبير من قدرة تلك البلدان على توفير الاحتياجات الرئيسية، وتعزيز المشاركة السياسية على نطاق واسع وحماية حقوق الإنسان.[7]

أدى عدم قدرة الدول على تقديم الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والحصول على المياه، إلى جانب انتشار الفساد على نطاق واسع، إلى اتساع فجوة كبيرة في العلاقات بين حكومات المنطقة ومجتمعاتها. بالإضافة إلى ذلك ، فإن استمرار عدم الاستقرار الأمني والسياسي، مثل النزاعات العرقية والعمليات الانتخابية العنيفة والواضح في التغييرات غير الدستورية المتكررة للحكومات، هي نتائج مباشرة للبرلمانات الضعيفة، ونقص الحوار السياسي المؤسسي، والأنظمة القضائية الهشة.[8] كما لا يجب ألا ننسى أن الحركات الاستعمارية والاستعمارية الجديدة التي لا تزال جميع البلدان تعاني منها هي الأسباب المحددة وراء ضعف الحكم وعدم الاستقرار السياسي.

وقد ترك الوضع الحالي دول المنطقة عرضة بشكل متزايد لانعدام الأمن الذي تسببه الصراعات العرقية العنيفة وأنشطة الجماعات المتطرفة والجرائم المنظمة ذات الصلة. والواقع أن جميع دول الساحل قلقة من الروابط الظاهرة بين الجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة وكذلك المنظمات الإجرامية الضالعة في الاتجار بالبشر والمخدرات. كما تتعرض جميع دول منطقة الساحل للتهديد بسبب أنشطة الجماعات الإرهابية، مثل حركة الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا، وبوكو حرام، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وكذلك المنظمات الإجرامية عبر الوطنية الأخرى. حيث ارتكبت هذه الجكاعات أعمالا

إرهابية وهددت الأمن الإقليمي، كما ساهمت في انتشار الأسلحة في منطقة الساحل وشاركت في تهريب المخدرات والبشر وأنشطة غير قانونية أخرى، مما ادى الى تقويض سلطة الدولة في العديد من القطاعات المهمة في دول المنطقة، وبالتالي تقليص فرص التنمية.[9]

3- البؤر الرئيسية للعنف والنزاع في الساحل

ورد في مشروع معطيات أحداث ومواقع النزاعات المسلحة،[10] ان التوزيع الجغرافي لحوالي 243000 من الضحايا المدنيين والعسكريين للعنف في غرب وشمال أفريقيا بين عامي 1997 و 2016 هو غير متكافئ. اذ يحدث العنف السياسي في عدد محدود من المناطق الصغرى وليس على النطاق الوطني. [11]

•يوجد المصدر الرئيسي للعنف الإقليمي في السودان. اين توفي ما يقرب من نصف الضحايا في المنطقة (109 160) نتيجة للعنف الذي ترتكبه الدولة السودانية والميليشيات المتحالفة معها والجماعات المسلحة من دارفور في شرق البلاد، وكذلك العنف الناجم عن الصراع في الجنوب. في كل من الشرق والجنوب، يتضح بعد عابر للحدود، يتمثل في الهجرة الجماعية للاجئين إلى البلدان المجاورة.[12]

• يوجد المصدر الثاني للصراع الإقليمي في نيجيريا. اعتبارًا من 2010، شهدت نيجيريا اندلاع ثلاثة أشكال من العنف على نطاق واسع: التمرد الجهادي من قبل بوكو حرام في منطقة بحيرة تشاد العابرة للحدود، وأعمال العنف التي نفذتها الجماعات المسلحة في دلتا النيجر ضد الحكومة الفيدرالية وشركات النفط، والتوترات العرقية بين الرعاة والمزارعين في الحزام الأوسط. شكلت هذه الصراعات الثلاثة ربع الضحايا المدنيين والعسكريين في المنطقة بين عامي 1997 و 2016 (56700 حالة وفاة). [13]

وتقع بؤر العنف الأخرى في شمال الصحراء. في ليبيا، أدت التوترات التي أعقبت سقوط العقيد القذافي في عام 2011، وكذلك القتال بين الميليشيات الإسلامية والقوات الموالية للحكومة خلال الحرب الأهلية، إلى مقتل 15500 خلال الفترة. في مصر، نجمت معظم الوفيات الـ 600 عن العنف الذي أعقب الاحتجاجات الشعبية في الربيع العربي التي بدأت في عام 2011، وقمع القوة العسكرية ضد المجتمع المدني والجمعيات الدينية (خاصة جماعة الإخوان المسلمين). على مدى السنوات العشرين الماضية، كانت هناك اختلافات زمنية كبيرة، باستثناء منطقة السودان، التي كانت في نزاع مستمر تقريبًا منذ عام 1955. [14]

جنوب الصحراء ، يعزى ارتفاع عدد الضحايا على طول خليج غينيا في أواخر 1990 إلى الحروب الأهلية في ليبيريا (1989–1997 و 1999–2003) وسيراليون (1991–2002) وغينيا بيساو (1998– 99). [15]

تزامنت العودة إلى الاستقرار السياسي في ليبيريا وسيراليون في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مع بداية الحرب الأهلية الأولى في كوت ديفوار (2002–2007)، وزيادة في عام 2003 في شدة الصراع في دارفور بين من جانب جيش تحرير السودان (SLA) وحركة العدل والمساواة

(JEM) من جهة، والحكومة السودانية وميليشيات الجنجويد العربية من جهة أخرى. انخفض العدد الإجمالي للضحايا بين عامي 2005 و2010، قبل أن يرتفع بشكل ملحوظ اعتبارًا من عام 2012 فصاعدًا نتيجة للصراعات بين الثوار والجماعات الدينية ضد الحكومات في المنطقة. وصل الوضع الأمني إلى أدنى مستوياته في عام 2014 في ظل التأثير المشترك للصراع في مالي الذي بدأ في عام 2012، والحروب الأهلية في جمهورية إفريقيا الوسطى وليبيا، والصراعات في دارفور وجنوب السودان، والتمردات في نيجيريا. يرجع الانخفاض في عدد الوفيات المشار إليه حتى عام 2015 بشكل أساسي إلى خسارة بوكو حرام للأرض حول بحيرة تشاد.[16]

2- خصائص النزاعات في الساحل الافريقي

تتسم النزاعات في منطقة الساحل الافريقي بمجموعة من الخصائص التي تسمح بتوضيح وتحديد نطاقها الجغرافي واحتمالات انتشارها، العلاقة بين الاطراف المتنازعة، اهدافهم واستراتيجياتهم. والكشف، بالتالي، عن طبيعة الاثار والتهديدات التى قد تمارسها على دول الجوار.

- **نزاعات عابرة للحدود**

إن السمة الأولى للصراعات بين الساحل والصحراء هي أنها تستفيد من الأفكار والموارد العالمية لمتابعة المطالبات المحلية والوطنية. فجماعة بوكو حرام، على سبيل المثال، تستغل السرد التاريخي لإمبراطورية كانم بورنو Kanem-Bornu، التي حكمت فوق حوض بحيرة تشاد وامتدادها الصحراوي لمدة 1000 عام تقريبًا، لتؤكد أن ادعاءاتها السياسية تتبع استمرارية تاريخية قاطعها الغزو الاستعماري.[17] من خلال استغلالها التاريخ المحلي، يمكن للجماعة تبرير سياستها للتجديد السياسي ورفضها للهياكل المؤسسية المرتبطة بالاستعمار. في الوقت نفسه، تستغل بوكو حرام الرؤية الإسلامية لعالم إسلامي موحد، تتجاوز حدوده الحدود الوطنية لاحتضان جميع المؤمنين. تعهدت المجموعة بالولاء لتنظيم الدولة الإسلامية في عام 2015، دون أن تحصل على أي مزايا تشغيلية كبيرة من هذه الخطوة.[18]

ووفقًا لبيانات ACLED، فقد تم تركيز 2074 الهجمات المسجلة، التي أسفرت عن أكثر من 28000 ضحية، بشكل خاص على ولاية بورنو، وبلدات مايدوغوري (307)، ودامبوا (57)، وداماتورو (49)، وكذلك مدينة كانو (49) ومدينتي جامباروان فوتوكول (43) على الحدود مع الكاميرون. علاوة على ذلك ، فإن الحروب والصراعات في المنطقة مدعومة بالموارد العالمية التي يتم استثمارها بعد ذلك في صراعات مدفوعة بالتطلعات المحلية والوطنية. لقد طور المبادرون بالصراعات في منطقة الساحل والصحراء استراتيجيات "مفترسة" تستغل الموارد المحلية عند وجودها (الصيد حول بحيرة تشاد)، وغالبًا ما تؤدي الى تدفقات غير مشروعة عبر الصحراء من الناس والبضائع والمزيد من المساعدات التي تقدمها المنظمات الإنسانية. يستخدم المتمردون مخيمات اللاجئين والأغذية التي توفرها المنظمات الإنسانية لإطالة أمد نضالهم.يمثل الرهائن الأوروبيون العملة الرئيسية التي تمكن الجماعات الدينية المتطرفة من شراء الأسلحة والمركبات. في مالي على وجه الخصوص، تمثل الفديات غير الرسمية التي دفعتها الحكومات الأوروبية مقابل رهائنها مبالغ تقدر بعشرات الملايين من الدولارات.[19]

السمة الجغرافية الثانية للنزاعات بين الساحل والصحراء هي قدرتها على تجاوز الإطار الرسمي لحدود الدولة، وبالتالي طمس الخطوط التقليدية بين الشؤون الداخلية والخارجية.[20] عززت جميع دول الساحل والصحراء مراقبة مناطقها الحدودية من أجل مكافحة انتشار الجماعات المتمردة والإرهابية. ويمكن رؤية ذلك في المناطق الحدودية البعيدة عن العواصم، مثل منطقة هود في موريتانيا، وغابة واجادو في مالي، ومنطقة جورما في بوركينا فاسو، وجادو في النيجر، وحوض بحيرة تشاد. وقد تلقت هذه المبادرات دعماً من عملية برخان، وكان أحد أهدافها زعزعة استقرار الشبكات الإرهابية العابرة للحدود في بعض أكثر مناطق الصحراء التي يتعذر الوصول إليها. في بعض الحالات، استخدمت القوات الحكومية حقها في المطاردة للتدخل في البلدان المجاورة، كما هو الحال في موريتانيا التي شنت عمليات عسكرية بدعم من الجيش الفرنسي لتدمير قواعد القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على الأراضي المالية.[21] في منطقة بحيرة تشاد، دفع التهديد الإقليمي الذي تشكله بوكو حرام الكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا إلى إحياء فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات (MNJTF)، التي تم إنشاؤها في الأصل لمحاربة اللصوصية ولكنها تركز الآن بشكل رئيسي على مكافحة الإرهاب. [22]

في العقد الماضي، تطورت بوكو حرام من مجموعة متشددة مدفوعة بشكل رئيسي بالأهداف الوطنية إلى شبكة دولية موجودة في عدد متزايد من البلدان.[23] من عام 2009 إلى عام 2012، مع تزايد حدة التمرد والتوسع جغرافيًا، وقعت معظم هجمات الجماعة على الأراضي النيجيرية (99٪). كان هناك تغيير في الاستراتيجية في عام 2014، عندما شكل عدد الهجمات في الكاميرون 16 ٪ من المجموع. في عام 2015، في ذروة التمرد، وقعت أكثر من 28 ٪ من هجمات المجموعة 597 خارج نيجيريا. منذ ذلك الحين بعد أن شهدت انخفاض قدراتها وبعد أن اضطرت إلى التخلي عن السيطرة الإقليمية، يبدو أن بوكو حرام قد تبنت استراتيجية انتهازية للانتقال في الكاميرون وتشاد والنيجر المجاورة مما يجعل الجهود المشتركة للقوة متعددة الجنسيات أكثر أهمية. [24]

- **تنوع الاطراف وتغير التحالفات والمنافسات**

جانب آخر مثير للقلق للصراعات في الساحل هو تعدد و تنوع الفاعلين. بالإضافة إلى القوات الحكومية والميليشيات المتحالفة معها، تشمل هذه النزاعات مجموعات عرقية أو دينية للدفاع عن النفس، وجماعات متمردة تقاتل من أجل الاستقلال أو الحكم الذاتي، والمنظمات الإرهابية، وأمراء الحرب والمجرمين. تتميز العلاقات بين هؤلاء الممثلين بتحالفات ومنافسات متباينة على نطاق واسع [25] في بداية الصراع في مالي، شكلت الجماعة الإسلامية أنصار الدين وحركة الطوارق المؤيدة للاستقلال تحالفاً غير مستقر لإسقاط المدن الرئيسية في مالي. بمجرد تحقيق ذلك، دخلا في مواجهة عنيفة بسبب تباين مصالحهما. غالبًا ما تنقسم حركات التمرد إلى فصائل متنافسة تعكس الانقسامات القبلية والعرقية والاجتماعية والاقتصادية داخل مجتمعات الساحل. على سبيل المثال، قبائل الطوارق من أصل نبيل، مثل Ifoghas في شمال شرق مالي، لها علاقات صراع مع القبائل الأخرى التي كانت تقليديًا تابعة لها (Imghad) وكذلك مع القبائل النبيلة من مناطق أخرى. هذه التنافسات هي أيضا وراء الانقسامات في

حركات المعارضة، والتي تمنع أي توحيد فوق وطني. منذ فترات الجفاف الشديدة في السبعينيات، تطورت أيضًا مستويات عالية من التفاوت الاقتصادي بين أقلية أصبحت غنية بالهجرة وأنشطة المرتزقة والاتجار عبر الصحراء، وبقية السكان الذين يعتمدون على الرعي الرعوي والسياحة، وهما قطاعان يتأثران بعدم الاستقرار المناخي والسياسي. [26]

تختلف حركات التمرد الحالية في منطقة الساحل اختلافًا كبيرًا عن حركات المعارضة الماوية التي ظهرت خلال الحرب الباردة والتي تكمن قوتها في هيكل عسكري هرمي مدمج بسلاسة في جهاز سياسي.[27]

يؤكد رسم خرائط العلاقات بين الأطراف المتحاربة الخمسة عشر الرائدة في النزاع المالي في عام 2015 أن العلاقات المتنازعة تفوق بكثير التحالفات في المنطقة. من وجهة النظر هذه، فإن موقف الجبهة الوطنية لتحرير أزواد غير مستقر، بالنظر إلى أن لها علاقات صراع مع حكومة مالي والمتطرفين الدينيين (منذ 2013) ومجموعة غاتيا GATIA(حركة إمغد وحلفاء الطوارق للدفاع عن النفس) بقيادة حاج أغ غامو. ولدى الجماعات الإسلامية المتغيرة باستمرار العديد من الأعداء. من ناحية أخرى، يكشف رسم خرائط العلاقات التعاونية بين الجهات الفاعلة في الصراع المالي عن مشهد أمني مجزأ للغاية وعزلة حكومة مالي، والتي لا يمكن الاعتماد عليها إلا بدعم من ميليشيا واحدة والأمم المتحدة. على الرغم من تنافسهم، تشكل المنظمات الإسلامية التابعة للقاعدة مجموعة من التحالفات الأوسع، في حين ينقسم المتمردون إلى معسكرين على أساس علاقاتهم مع الحكومة. وبالتالي، تشكل القوات الحكومية والمتمردين والإسلاميين ثلاثة عناصر من البيئة الأمنية التي لا يوجد فيها حزب واحد في وضع يسمح له بالفعل بتوحيد القوى مع أحد المعسكرات الأخرى وتقديم حل دائم للصراع.

يرجع غياب تحالف دائم في المنطقة إلى حقيقة أن التحالفات بين الجماعات تنحسر وتتدفق مع توازن القوى بين الأطراف المتنازعة. على سبيل المثال ، خلال الهجوم الفرنسي في عام 2013 ، انضم العديد من مقاتلي أنصار الدين إلى الحركة الوطنية لتحرير أزواد والحركة الإسلامية لأزواد (MIA) وقاتل عناصر Ifoghas إلى جانب MNLA ثم أنصار الدين. بعد ذلك بعدة أشهر، انضمت وزارة الداخلية إلى المجلس الأعلى لوحدة أزواد بقيادة شقيق الغباس، محمد أغ انتالا ، للمشاركة في محادثات السلام. في حين أن محادثات السلام غالبًا ما تؤدي إلى إنشاء تحالفات مؤقتة، غالبًا ما يؤدي توقيع اتفاقيات السلام إلى تفتيت المجموعات، التي تنهار بعد اختفاء عدو مشترك. بالإضافة إلى العوامل السياسية، يعد الاتجار بالأسلحة والسجائر والمخدرات أيضًا مصدرًا للتنافس بين الجماعات، لا سيما على طول الطرق العابرة للصحراء. كما أن ولاء الجنود والقادة العسكريين متقلب للغاية بشكل منتظم اعتمادًا على ما إذا كانت القوات الحكومية أو المتمردين أو المتطرفين الدينيين هم الذين لهم اليد العليا. كان إياد أغ غالي، زعيم جماعة أنصار الدين الحالي، من عائلة طوارق Ifoghas النبيلة من منطقة كيدال، على التوالي، مرتزقًا في الفيلق الإسلامي للعقيد القذافي، ومتمردًا، ومفاوضًا لحكومة مالي، ودبلوماسيًا تم إرساله إلى السعودية. العميد حاج أغ غامو، من عائلة تابعة للطوارق من شمال مالي، اتبع مسارًا متعددا، حيث قاتل في الفيلق

الإسلامي في ليبيا وعاد إلى مالي كمتمرد، قبل الانضمام إلى الجيش المالي وتشكيل حركة الدفاع عن النفس الموالية للحكومة.[28]

- **سياسات الهوية**

لا يمكن ارجاع العديد من الصراعات الحالية في الساحل الى الاعتبارات الجيوسياسية والأيديولوجية، ولكن الى عوامل الهوية. في عملها بعنوان الحروب والصراعات الجديدة (2012)، [29] استخدمت ماري كالدور مصطلح "سياسات الهوية" للاشارة للصراعات المسلحة على أساس الهوية العرقية أو الاثنية أو الدينية. على عكس الحركات الماوية القائمة على تحويل الفلاحين إلى قوة عمل جديدة تتجاوز أي انقسامات سابقة ، تطور الحركات القائمة على الهوية رؤية مثالية للماضي، مثل الخلافة التي وعد بها تنظيم الدولة الإسلامية وبوكو حرام.[30]

تقوم هذه الرؤية السياسية على الأفكار المتطرفة لخلق مناطق متجانسة عرقيا أو دينيا. كان تدمير أنصار الدين في عام 2012 لتسع أضرحة وباب مسجد سيدي يحيى في تمبكتو مثالا عن هذه الرؤية. [31]

بعيدًا عن الهجمات على التراث الثقافي، فإن إحدى النتائج الأكثر إثارة لسياسات الهوية هذه هي أن المدنيين يُعتبرون الأهداف الرئيسية في النزاعات. لا يقتصر هذا على منطقة الساحل، فقد تم استهداف معظم الضحايا المدنيين في النزاعات الأفريقية عمدا من قبل المقاتلين. هذه الرغبة المتعمدة في قتل أو تشريد المدنيين من أجل إنشاء مناطق متجانسة عرقيا أو دينيا تميز التمرد المعاصر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من حروب العصابات القديمة، حيث كان الهدف هو كسب السكان المحليين الذين اعتمد عليهم المتمردون لبقائهم. وهذا يوضح حقيقة أن الهدف من الحروب والصراعات الحالية في منطقة الساحل ليس الدفاع عن إقليم وإنما السيطرة على سكانه. وكما قال الجنرال الامريكي ليندر، القائد السابق للعمليات الخاصة " في إفريقيا، لا يتعلق الأمر أبدًا بالاستيلاء على التضاريس" [32] للتعبير عن استحالة ممارسة السيطرة العسكرية على كامل المنطقة.

حيث أظهر الصراع في مالي أن المتمردين المؤيدين للاستقلال والجماعات الدينية كانوا أقل اهتمامًا بممارسة سلطتهم على كامل شمال مالي، والتي يطلق عليها المتمردون أزواد، من الاستيلاء على عدد معين من المدن الاستراتيجية والطرق العابرة للصحراء اللازمة للسيطرة على السكان.[33] كانت هذه البلدات أولاً وقبل كل شيء كيدال وتيساليت، في أقصى شمال شرق مالي، ثم غاو وبوريم وتمبكتو الواقعة في حزام النيجر. على مدى السنوات العشرين الماضية، كان السبب الرئيسي للوفيات في النزاعات في غرب وشمال أفريقيا هو العنف الناجم عن المعارك بين القوات الحكومية والمتمردين والميليشيات والجماعات العرقية المنظمة. ولوحظ اتجاه مشابه في منطقة الساحل G5 (موريتانيا ومالي وبوركينا فاسو والنيجر وتشاد)، التي تقع بشكل رئيسي في منطقة الساحل والصحراء. هناك عدد أقل نسبيًا من ضحايا العنف عن بُعد الناتج عن استخدام القنابل والأجهزة المتفجرة المرتجلة وقذائف الهاون والصواريخ وأعمال الشغب والمظاهرات. كان الضحايا المدنيون المسجلون هنا ضحايا للعنف من قبل الحكومات والمتمردين والميليشيات والمظاهرين ضد السكان العزل.[34] ومع ذلك، فإنهم لا يشملون ضحايا الأمراض وسوء

التغذية والحركة القسرية الناتجة عن النزاعات. هذه الآثار الجانبية تزيد بشكل كبير من السعر الذي يدفعه المدنيون في النزاعات الأفريقية. بشكل عام في غرب أفريقيا، فإن المصادر الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي هي أيضًا مناطق الصراع، [35] سواء كانت Liptako-Gourma ، شمال مالي أو منطقة بحيرة تشاد، حيث أجبر تمرد بوكو حرام أكثر من 220.000 شخص على البحث عن مأوى في البلدان المجاورة وأسفر عن أكثر من 2.3 مليون نازح داخليًا.[36]

- **جماعات مسلحة متنقلة**

من منظور عسكري، فإن أطراف الصراعات في منطقة الساحل يتجنبون المواجهة المباشرة مع القوات النظامية. عادة ما تتميز الصراعات الحديثة في الساحل بسلسلة من المناوشات غير الحاسمة التي تنطوي على عدد محدود من المقاتلين ويمكن أن تحدث على بعد عدة مئات من الكيلومترات. يعزز هذا الانطباع بأن النزاعات بين الساحل ليس لها نهاية بداية واضحة وتؤثر على المنطقة بأكملها، دون أي منطق واضح. إن المقاتلين غير النظاميين، الذين يستثمرون أقل قدر ممكن في المعدات الثقيلة، يعوضون عن أعدادهم المنخفضة بحركتهم الكبيرة. وفي هذا الصدد، كان الصراع في مالي دليلاً على أن الموارد العسكرية للمتمردين والمتطرفين الدينيين لا يمكن أن تتطابق مع تلك من الجيش الحديث. لأنهم نسوا هذا المبدأ الأساسي للنزاعات اللاتماثلية وجمعوا عددًا كبيرًا من شاحناتهم الصغيرة بهدف مهاجمة موبتي، هزم المتطرفون من أنصار الدين وMUJAO والقاعدة في المغرب الإسلامي بسرعة في الأسابيع الأولى من يناير 2013 .[37] خلال عملية سيرفال التي أدت إلى استعادة شمال مالي، من ناحية أخرى، ابدى متمردوا MNLA القليل من المقاومة وفضلت الفرار بدلاً من محاربة القوات الفرنسية. تم استعادة تمبكتو وغاو وكيدال مع القليل من القتال. كانت المنطقة الرئيسية التي اتخذ فيها الصراع المالي شكل مواجهة مباشرة بين القوات الفرنسية والتشادية من جهة ومتمردي القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من جهة أخرى في وادي أميتيتاي، جنوب شرق تيساليت. ومنذ ذلك الحين، كان الشكل الأكثر شيوعًا للمواجهة العسكرية هو التفجيرات الانتحارية أو العبوات الناسفة التي تستهدف القوافل متعددة الجنسيات وقواعد الجيش المالي.[38]

خاتمة

بحثت هذه الورقة خصوصيات الوضع الأمني في منطقة الساحل، والتي تواجه حاليًا عدم استقرار سياسي استثنائي يشمل مزيجًا من التمرد والتمرد الجهادي والانقلابات والحركات الاحتجاجية والتجارة غير الشرعية. وأظهرت أن المنطقة ليست مجرد ضحية لتصعيد الحروب والصراعات التي ميزت القرن العشرين، لكنها أصبحت أيضًا مكانًا لثلاثة أنواع من العنف المنظم: الكفاح المسلح لغرض سياسي ، والأنشطة الإجرامية من أجل مكاسب شخصية وانتهاكات حقوق الإنسان. الخلفية الحالية لأنماط العنف هذه هي البيئة الأمنية العالمية، التي تمزج الخطوط التقليدية بين ما هو محلي وعالمي، محلي ودولي، عسكري ومدني، السياسة والهوية.

يجب أن تأخذ الحلول العسكرية والمدنية التي وضعتها دول المنطقة وشركاؤها الدوليون في الاعتبار حقيقة أن الصراعات المسلحة في المنطقة تجري في بيئة معولمة تعيد تحديد حجم الصراعات والعلاقات بين الأطراف المتحاربة. يدل تدهور الوضع الأمني على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية على وجوب إيجاد الحلول العسكرية وتطبيقها على أساس إقليمي. من وجهة النظر هذه، كان الصراع المالي حافزًا للعديد من المبادرات الإقليمية المصممة لتعزيز الأمن والحكم والتنمية في المنطقة. تلقت هذه الإجراءات دعم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في يونيو 2017 وبلغت ذروتها في إنشاء دول الساحل لمجموعة الدول الخمس الكبرى لقوة عسكرية مشتركة. من المتوقع أن يؤدي "التحالف من أجل الساحل" الذي تم إنشاؤه حديثًا إلى تنسيق المبادرات المتباينة سابقًا من قبل الجهات المانحة الرئيسية في المنطقة

وفي الوقت نفسه، يبدو أيضًا أن حل النزاعات على المدى الطويل يستتبع استعادة شرعية الحكومات، التي قوضت "من الأسفل" بسبب انتشار الجماعات المسلحة. تنتهي الأجندات المتناقضة والتحالفات التي لا يمكن التنبؤ بها التي تشكلها هذه الجماعات من خلال طمس التمييز بين الحكومة والجيش الوطني والمجتمع، غالباً ما حلت التدخلات العسكرية والإجراءات القانونية الدولية محل الدول "من فوق" عندما أثبتت الأخيرة أنها غير قادرة على الدفاع عن أراضيها، والحفاظ على النظام المحلي وحماية تراثها الثقافي. وأبرز مثال على ذلك في مالي، حيث تكون القوات المسلحة الوطنية غير قادرة عمليًا على الدفاع عن أراضيها الوطنية والحفاظ على النظام الداخلي دون دعم حوالي 15000 جندي من بعثة الأمم المتحدة وفرنسا، وغير قادرة على الرد على تدمير تراثهم الثقافي دون اللجوء إلى محكمة العدل الدولية. وأخيرًا، تخضع شرعية منطقة الساحل لمزيد من المنافسة من المنظمات غير الحكومية التي تنتهي أفعالها، على الرغم من كونها مدفوعة لأسباب إنسانية، إلى التخلص من الخدمات العامة، خاصة أثناء النزاعات. يتطلب حل الأزمات أيضًا إيجاد حلول حكم شاملة داخل كل دولة. إن حقيقة أن المدنيين يدفعون مثل هذا الثمن الباهظ في النزاعات الحالية يجب أن يشجع السلطات على استخدام الحد الأدنى من القوة اللازمة في عملياتها ضد التمرد. إن استراتيجية تهدف إلى حماية السكان المدنيين من العنف وكسب دعمهم هي أفضل طريقة لمواجهة استراتيجيات الجماعات المتطرفة القائمة على الخوف والاستبعاد. يمكن أن تنطوي هذه الاستراتيجية على إنشاء مناطق آمنة حيث يتم وضع أشكال سياسة بديلة وشاملة من خلال إقامة حوار بين الدول والجهات الفاعلة المحلية المعروفة بنزاهتها أكثر من انتهازيتها، ومبادرات لإعادة تأهيل المتمردين والمتطرفين الدينيين. وبشكل أعم، يجب أن يتضمن حل النزاعات الاعتراف بفضائل التنوع والعالمية، وهما عنصران حيويان في محاربة سياسات الهوية.

الهوامش:

(1) - Walther, Olivier. (2017), "Wars and conflicts in the Sahara-Sahel", *West African Papers*, N°10, OECD Publishing, Paris. https://doi.org/10.1787/8bbc5813-en

(2) - Essoungou, André-Michel, 2013, "The Sahel: One region, many crises", *Africa Renewal*, December 2013, viewed 02/12/2016, http://www.un.org/ africarenewal/magazine/december-2013/sahel-one-region-many-crises.
(3) - UNITED NATIONS, 2009, Conference on trade and development, *The UNCTAD handbook of statistics*, United Nations Publication, New York.
(4) – Essoungou, op.cit.
(5) - Muhammed TANDOĞAN, Omar BOUACHA THE ALGERIAN SECURITY APPROACH TOWARDS THE SAHEL REGION: CASE OF MALI , Türkiyat Mecmuası, c.27/1,
(6) - ABU-EYEN, Mahmoud, 2007, *African Strategic Report (2006/2007)*, Institute of African Studies, Cairo.pp. 214-216.
(7) – Tandogan and Bouacha, op.cit.
(8) - UNITED NATIONS, 2013, *Report of the Secretary General on the situation in the Sahel region*, Security Council, New York. pp. 2-3.
(9) – Ibid, p. 3.
(10) - Raleigh, C. and C. Dowd (2015), "Armed Conflict Location and Event Data Project (ACLED) Codebook", https://www.acleddata.com/wp-content/uploads/2015/01/ACLED_Codebook_2015.pdf.
(11) - Walther, Olivier, op.cit.
(12) – Ibid.
(13) – Ibid.
(14) - Ibid.
(15) – Barkindo, F.A. (2016), "How Boko Haram exploits history and memory", Africa Research Institute, London https://www.africaresearchinstitute.org/newsite/publications/boko-haram-exploits-history-memory/ (accessed on 12 July 2017).
(16) – Ibid.
(17) – Ibid.
(18) - Gartenstein-Ross, D. and J. Zenn (2016), "Boko Haram's doomed marriage to the Islamic State", *War on the Rocks*, 26 August, https://warontherocks.com/2016/08/boko-harams-doomed-marriage-to-the-islamic-state/
(19) - Daniel, S. (2012), *AQMI. L'industrie de l'enlèvement*, Fayard, Paris.
(20) - Walther, O. and W. Miles (eds.) (2018), *African Border Disorders. Addressing Transnational Extremist Organizations*, Routledge, Abingdon. pp. 47-52.
(21) - Harmon, S.A. (2014), *Terror and Insurgency in the Sahara-Sahel Region*, Ashgate, Farnham. pp. 88- 101.
(22) - Raleigh, C. and C. Dowd, op.cit.
(23) - Dowd, C. (2018), "Nigeria's Boko Haram: Local, national and transnational dynamics", in Walther, O. and W. Miles (eds.), *African Border Disorders*, Routledge, Abingdon, pp. 115-135.
(24) – Ibid.
(25) - Bencherif, A. and A. Campana (2016), "Alliances of convenience: Assessing the dynamics of the Malian insurgency", *Mediterranean Politics*, Vol. 22/1, pp. 115-134.
(26) – Ibid.
(27) - Knoke, D. (2013), "It takes a network: The rise and fall of social network analysis in U.S. Army counterinsurgency doctrine", *Connections*, Vol. 33/1, pp. 1-8.
(28) – Ibid.
(29) - Kaldor, M. (2012), *New and Old Wars. Organized Violence in a Global Area*, Stanford University Press, Palo Alto.
(30) - ABU-EYEN, Mahmoud, op.cit.
(31) - Griswold, E. (2014), "Can General Linder's Special Operations Forces stop the next terrorist threat?", *The New York Times*, 13 June.
(32) - Ibid.

(33) - Retaillé, D. and O. Walther (2013), "Conceptualizing the mobility of space through the Malian conflict", *Annales de géographie*, Vol. 6, pp. 595-618.
(34) - Raleigh, C. and C. Dowd, op.cit.
(35) - PREGEC (2017), "Communiqué on the Food and Nutrition Situation (June-August) and the 2017-18 Agropastoral Outlook", Praia, Regional System for the Prevention and Management of Food Crises(PREGEC)"www.oecd.org/site/rpca/documents/ RPCA_Avis_PREGEC_Juin2017_EN.pdf
(36) - World Bank and UNHCR (2016), "Forced Displacement by the Boko Haram conflict in the Lake Chad region", Geneva and Washington, DC, https://data2.unhcr.org/en/documents/details/52535 (accessed on 12 July 2017).
(37) - Chivvis, C.S. (2015), *The French War on Al Qa'ida in Africa*, Cambridge University Press, Cambridge.
(38) – Ibid.